



سيدي الرئيس،

تود منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، لفت انتباه المجلس لبعض حالات التعصب والتمييز الديني في مملكة البحرين. الممارسات الإقصائية في العمل ضد الشيعة في البحرين، خاصة فيما يتعلق بالعمل في قوات الأمن؛ وحل مجلس علماء المسلمين الشيعة، ومضايقة أبرز الشخصيات الدينية الشيعية في البلاد، تنتهك القسم الثاني الفقرات 46 و 47 و 49 من إعلان وبرنامج عمل ديربان.

يعاني البحرينيون الشيعة من التمييز في التوظيف في القطاع العام في البحرين. هذا التمييز يثير القلق بشكل أكبر في وزارة الداخلية وقوات الأمن. كما لا يوجد تمثيل للشيعة في المستويات العليا للقيادة في قوات الأمن البحرينية. لذا غالباً ما تتورط هذه القوات في انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف المتظاهرين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والشخصيات الدينية وأماكن العبادة الشيعية.

وتستمر البحرين في استهداف العديد من الزعماء الروحيين للشيعة بالمضايقات والاحتجاز، بما في ذلك: الشيخ محمد حبيب المقداد، والشيخ عبدالجليل المقداد، والشيخ محمد علي المحفوظ.

بشكل خاص قضية الشيخ حسين نجاتي، الذي سحبت جنسيته البحرينية تعسفاً في عام 2012، فقد تم تسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة ضده في وقت سابق من هذا العام من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، السيد هاينر بيليفيلدت، الذي أعرب عن قلقه من أنه: "في 23 أبريل [2014] اضطر [الشيخ] حسين ميرزا عبد الباقي نجاتي إلى مغادرة بلده إلى لبنان بعد تعرضه لضغوط ومضايقات كبيرة من قبل السلطات".

وقد أثبتت حكومة البحرين مراراً وجود نمط من التعصب الديني والتمييز تجاه الأغلبية الشيعية من السكان في البحرين. لذلك ندعو حكومة البحرين لتسهيل زيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين إجراء تقييم محايد ومستقل في أقرب وقت ممكن. كما نطالب حكومة البحرين إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق وتقارير الاستعراض الدوري الشامل بشأن ضمانات ضد التمييز لأتباع جميع الديانات.

شكراً لكم.